

التخصيص النومي في مهام النيابة العامة (الادعاء العام)

تمهيد:

نظراً إلى الموقع الهام الذي يشغله الادعاء العام في سلطنة عمان على خارطة النظام القضائي العماني فهو يعد الدعامة الأساسية التي يرتكز عليها العمل القضائي من خلال ممارسته لاختصاصاته وصلاحياته التي نصت عليها القوانين المختلفة . وقد حددت صلاحيات واختصاصات الادعاء العام في المادة (٦٤) من النظام الأساسي للدولة، والمادة الأولى من قانون الادعاء العام، والمادة (٤) من قانون الإجراءات الجزائية.

ويمكن تلخيص اختصاصات الادعاء العام في سبعة محاور رئيسية كالتالي:

١. رفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحكمة المختصة.
٢. الإشراف على أعمال مأموري الضبط القضائي.
٣. الإشراف على المنشآت العقابية.
٤. تنفيذ الأحكام الجزائية واجبة التنفيذ.
٥. الطعن على الأحكام.
٦. إجراء التحقيق في طلبات رد الاعتبار ورفعها إلى المحكمة المختصة.
٧. التدخل في الدعاوى المدنية والتجارية.

ويسعى الادعاء العام إلى تطوير قدراته وإمكانياته بما يتناسب مع التطوير الهائل الذي تشهده سلطنة عمان في شتى المجالات لا سيما في ظل تحول العالم الى قرية صغيرة وتوافد الثقافات والجنسيات المختلفة الى أراضي السلطنة والنمو السكاني وانعكاس هذه التطورات على واقع الجريمة ليس في السلطنة فحسب بل في العالم أجمع، وذلك من خلال رفق هذا المرفق القضائي الهام بالكوادر القضائية وتسخير مخرجات التقنية لخدمة العمل القضائي وإنشاء الإدارات التخصصية والانتشار جغرافياً في محافظات ومناطق السلطنة.

و إيماناً بأهمية التخصص في القضايا المهمة أو التي تحتاج إلى وجود محققين ذوي خبرة في التعامل معها، بهدف استكمال كافة جوانب التحقيق فيها، واستظهار جميع أركان الجريمة للوصول إلى عدالة ناجزة.

فقد قرر الادعاء العام إنشاء (٧) سبع إدارات تخصصية هي:

١. إدارة قضايا الأحداث، أنشأت بموجب القرار القضائي رقم ٢٠١١/٤٧م، وتختص بالتحقيق والتصرف في قضايا الأحداث ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون مساءلة الأحداث.
٢. إدارة قضايا تقنية المعلومات، أنشأت بموجب القرار القضائي رقم ٢٠١١/٤٨م، وتختص بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في الجرائم التالية:
- كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون تنظيم الاتصالات.

- كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة تقنية المعلومات.
٣. إدارة قضايا الأموال العامة، أنشأت بموجب القرار القضائي رقم ٢٠١١/٩٣م، وتختص بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في الجرائم التالية:
- كافة الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمها ويرجع في تعريف الأموال العامة والموظف العام إلى الأحكام المقررة في القوانين النافذة.
- جرائم التهرب الضريبي والتهرب الجمركي.
- جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- جرائم تزوير العملة الواردة بالمادة (١٩٤) من قانون الجزاء العماني.
٤. إدارة قضايا حماية المستهلك، أنشأت بموجب القرار القضائي رقم ٢٠١٢/٧٠م، وتختص بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك.
٥. إدارة قضايا المرور، أنشأت بموجب القرار القضائي رقم ٢٠١٢/٧١م، وتختص بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون المرور.
٦. إدارة قضايا المخدرات، أنشأت بموجب القرار القضائي رقم ٢٠١٢/٧٢م، وتختص بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

٧. إدارة القضايا العمالية، أنشأت بموجب القرار القضائي رقم ٢٠١٢/٧٣م، وتختص بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى العمومية ومباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في كافة الجرائم المنصوص عليها في قانون العمل.

مبادرات إنشاء الإدارات التخصصية:

١. مواكبة مجالات التنمية المختلفة، والإهتمام بالجانب النوعي، نتاج ما يفرزه الواقع من أفعال تدخل ضمن الإطار التجريبي، لاسيما أن بعض تلك الجرائم تعد عابرة للحدود كالمخدرات وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٢. الإسهام في إضفاء تعمق في الفهم والتخصص، والوقوف عند تلك النوعية من الجرائم وإيجاد إجراءات ناجزة - بالتنسيق مع بقية الجهات المعنية - للحد من وقوعها أو انتشارها من جانب، وإيجاد آليات للتعامل معها ومع المتقاضين فيها تسهيلا لهم من جانب آخر.
٣. يأتي ضمن الجهود التي تبذلها حكومة السلطنة في مكافحة الجريمة بشكل عام، والجريمة المنظمة بشكل خاص.
٤. إعداد كادر مؤهل يستطيع التعامل مع الاساليب المستحدثة في الجرائم التخصصية.
٥. الإسهام في الحد من انتشار هذه الجرائم، وتحقيق العدالة الناجزة.
٦. تعزيز الخبرة والتطوير لما فيه الصالح العام.

٧. تبسيط وتسهيل الاجراءات في هذه القضايا؛ لأنها تمس حياة الافراد واستقرارهم بشكل مباشر.

*التقنية الرقمية في النظم القضائي وأثرها الإيجابي في تطوير العمل التخصصي:

التقنية الرقمية هي الخيار الذي يراهن عليه الادعاء العام في توسيع خدماته، حيث تعمل التقنية على ضمان جودة العمل وسير التقاضي بأفضل وأيسر السبل ، كما أن ربط الإدارات التخصصية و الجغرافية بهيئة الادعاء العام أوجد تواؤماً مثالياً مكن المعنيين بالادعاء العام من ضمان سير عمليات التقاضي أولاً بأول دون تأخير. ولقد كان لعمل التقنية الحديثة بالادعاء العام إسهام واسع في تقديم الخدمات إلى المتقاضين بأيسر الطرق وأسهلها فإلى جانب الربط الآلي بين إدارات الادعاء العام ببعضها وبرئاسة هيئة الادعاء العام بمحافظة مسقط فإن العمل جار على إيجاد قاعدة ربط آلي مع مراكز وقيادات شرطة عمان السلطانية والفرصة متاحة لإيجاد ربط آلي مع المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها. حيث بلغ إجمالي ربط إدارات الادعاء العام بالشبكة (٤٨) إدارة حتى هذا العام من أصل (٥٠) إدارة متوزعة على مختلف محافظات ومناطق السلطنة ، ولا يزال العمل جارياً لربط كافة الإدارات بالشبكة الأمر الذي سوف يسهل عملية البحث والاستعلام عن القضية والاستغناء عن العمل اليدوي كما تم تقديم خدمة الاستعلام عن مواعيد الجلسات عن طريق موقع الادعاء العام بالشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) كما

تم استحداث أذونات قضائية عبر الحاسب الآلي كأمر تكليف بالحضور وإذن التنقيش وإلقاء القبض وأمر الحبس الاحتياطي وغيرها من الإذونات القضائية.

* أهمية التدريب في الادعاء العام وأثره الإيجابي على التخصص :

للتدريب بالادعاء العام جوانب واضحة تمثلت في تنشيط معارف أعضاء وموظفي الادعاء العام القانونية وصقلهم بالمهارات اللازمة من خلال الدورات وحلقات العمل حيث يتم وبشكل سنوي ابتعاث عدد من الموظفين لتكملة الدراسة الجامعية إضافة إلى تنظيم الدورات والندوات ومشاركة الأعضاء والموظفين في الدورات الخارجية فضلا عن تأهيل الكادر القضائي من معاونين بشكل سنوي وقيام الادعاء العام بتدريب رجال الضبطية القضائية بالوزارات الحكومية بتدريب ذات اختصاص نوعي حسب طبيعة أعمالهم في الضبط أثناء تنفيذ أعمالهم الرسمي .

ويسعى الادعاء العام إلى تأهيل أعضائه وموظفيه في سبيل رفع كفاءتهم العلمية والعملية حتى يتسنى لهم تقديم الأفضل في مجال تحقيق العدالة وذلك من خلال إعداد الخطط الخمسية لبرامج التدريب والتأهيل والإشراف على تحديد الاحتياجات التدريبية بها.

وفي هذا الإطار عقدت هيئة الادعاء العام سلسلة متواصلة من الدورات التخصصية منذ الوهلة الأولى لإنشائها، وذلك كركيزة أساسية سواء داخل السلطنة أو ابتعاث المتدربين إلى الدول الشقيقة والصديقة بهدف كسب الخبرة الواسعة. ومن مجمل تلك الدورات ، دورات في مجال الملكية الفكرية ودورات في غسل

الأموال والجرائم المالية الخطيرة وتنمية مهارات أعضاء الادعاء العام بالإضافة إلى دورات في كيفية إدارة التفتيش على أعمال أعضاء الادعاء العام .

و بالنسبة لمعاوني الادعاء العام فيتم تكثيف الدورات العلمية والنظرية لهم بهدف تعليمهم مهنة الادعاء العام القضائية وتكوين الشخصية القضائية في تكوين الرأي والوصف القانوني واستكمال المعلومات القانونية في مختلف القوانين اللازمة لممارسة أعمالهم القضائية ومنها على سبيل المثال قانون الجزاء العماني وقانون الإجراءات الجزائية وقانون الإجراءات المدنية والتجارية وغيرها من القوانين النافذة في السلطنة.

* المرأة في الادعاء العام ودورها البارز في العمل التخصصي :

إتباعا للرؤيا السديدة لمولانا صاحب الجلالة لتمكين المرأة من أداء واجبها المقدس في مختلف الميادين ، فقد عمل الادعاء العام على بلورة هذه الرؤية السديدة حيث تم ومنذ تخرج الدفعة الأولى من أعضاء الادعاء العام على رفدها بالعنصر النسائي لكي تسهم جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل كشريكة له في التنمية.

لقد كان وجود المرأة في الادعاء العام كعضوة تتولى كافة جوانب العمل القضائي من خلال التحقيق والترافع أمام المحاكم أبرز الأثر في اثبات مكانة المرأة العمانية ومساواتها بأخيها الرجل واليوم تقوم عضوة الادعاء العام بكافة الأعمال القضائية بل وصلت عضوة الادعاء العام إلى وظيفة رئيس أدعاء عام وبدأت في تولى منصب مديرة ادارة الادعاء العام في المجال العام وفي المجال التخصصي بعدة ولايات إضافة إلى

قيام عضوة الادعاء العام بالانتقال للمعاينة الميدانية وقت وقوع الجرم وحضور تنفيذ حكم الإعدام وتمثيل الادعاء العام في بعض المشاركات الخارجية.

وقد وصل عدد عضوات الادعاء العام حتى الآن (٢٦) عضوة من أصل (١٦٠) من أعضاء الادعاء العام.

الدور الإعلامي في الادعاء العام:

يتطلع الادعاء العام إلى إبراز دوره الحيوي في المجتمع والممثل في تطبيق القوانين وتحقيق العدالة للجميع ، ولا يبرز هذا الدور أنشئت إدارة العلاقات العامة والإعلام ليناط بها ما تقوم به الهيئة من أنشطة وفعاليات وبرامج تثقيفية وتوعوية في مجال القانون .

وفي هذا المجال فعلت الإدارة تلك البرامج المعنية بتثقيف المواطن أو المقيم على حد سواء بمفردات القوانين الجزائية المعمول بها في السلطنة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، والتي منها البرنامج الإذاعي الأسبوعي (الادعاء العام والمجتمع) والذي يبث يوم الثلاثاء من كل أسبوع ، بالإضافة إلى نشر المواد الصحفية التثقيفية وأخبار الهيئة بالصحف المحلية ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة بهدف تعريف الجمهور بمهام واختصاصات الادعاء العام .